الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.33

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
27 January 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حنيف (الرئيس) . . . . . (ماليزيا)

لاحقا: السيدة بوبوفيتشي (نائبة الرئيس) . . . . . (جمهورية مولدوفا)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-56482X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

تنظيم الأعمال

١ - **الرئيس:** قال إنه يود أن يعرب عن قلقه إزاء سلاسة تسيير العمل في اللجنة الثالثة، وأشار إلى المشاورات المفتوحة التي كُلف خلالها، بصفته رئيسا للجنة الثالثة، بإيجاد حل لمسألة ترتيب المتكلمين. فقد أوضح له الأعضاء خلال تلك المشاورات أن الإجراء المؤقت المتبع حاليا ينبغي ألا يشكل سابقة. وقد أصر منذ أول مشاورة على أن المسألة الأساسية هي مسألة مبدأ. ولذلك، فإنه لم يحدد نمطا ثابتا لترتيب المتكلمين؛ وبدلا من ذلك، فقد طبق تناوبا في الترتيب خلال الأسابيع القليلة الماضية. وأصبح من الواضح مع ذلك أن هذا لم يكن حلا، لأنه لم يعالج مسألة المبدأ. وقد طلب منه عدد من الوفود تعليق الجلسة السابقة لإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات، وقد فعل ذلك أملا في التوصل إلى حل، ولكن لسوء الحظ، تشدد العديد من الوفود في مواقفهم، مما زاد من صعوبة الموقف.

٢ - وأضاف أنه يتعين عليه بصفته رئيس اللجنة أن يكفل استمرارها في عملها دون انقطاع. ومن أجل تمكين اللجنة من مواصلة عملها قرر كإجراء مؤقت، إلى أن يتم التوصل إلى نتيجة نهائية بشأن هذه المسألة، أنه يتعين على الوفود أن تحترم مسألة المبدأ وتلتزم بها. ويمكن لأي من المجموعات الرئيسية التي ترغب في التكلم في وقت أبكر أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتبادل مكانها في ترتيب إلقاء كلمتها مع متكلمين آخرين، وهي الممارسة التي تلجأ إليها في المعتاد العديد من الوفود. وعلى هذا الأساس، يكون ترتيب المتكلمين بالنسبة للمجموعات الرئيسية في الجلسة على النحو التالي: جماعة ريو، ثم الجماعة الكاريبية، ثم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ثم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ثم الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة للجلسة الحالية اتفقت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي على تبادل مواقعهما في هذا الترتيب. وأوضح إنه يمكن لأي وفد لا يرتضي قرار الرئيس أن يعترض عليه بالطبع، لكن نتائج هذا الاعتراض ستتمثل في طرح القرار للتصويت. وناشد لذلك جميع الوفود أن تمكنه من القيام بعمله. وأضاف أنه في ضوء غياب ممثل شيلي الذي يتكلم باسم مجموعة ريو، فإنه يعطي الكلمة لممثل سورينام، ليتكلم باسم الجماعة الكاريبية.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الإنسان (تابع) (A/66/87)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/66/156، A/66/161، A/66/203، A/66/204، A/66/216، A/66/225، A/66/253، A/66/254، A/66/262، A/66/264، A/66/265، A/66/268، A/66/269، A/66/270، A/66/271، A/66/272، A/66/274، A/66/283، A/66/284، A/66/285، A/66/289، A/66/290، A/66/293، A/66/310، A/66/314، A/66/325، A/66/330، A/66/342، A/66/342/Add.1، A/66/372)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/66/267، A/66/322، A/66/343، A/66/358، A/66/361، A/66/365، A/66/374، A/66/518)

٣ - **السيد ماكدونالد** (سورينام): قال متكلما باسم الجماعة الكاريبية، إن الجماعة ستحترم قرار الرئيس.

٤ - وأشار إلى أن مكاسب التنمية تراجعت على مدى السنوات الماضية، مع تأثر البلدان النامية والسكان الضعفاء

بشكل غير متناسب بتفشي الفقر وزيادة الفوارق بين البلدان وداخلها وانتشار الأمراض المعدية والنزاعات المسلحة والتعصب وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية. وقد أكدت دول المجموعة الكاريبية من جديد على الترابط القائم بين جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، إلا أنها تبدي قلقها من أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحتل على ما يبدو مرتبة أقل أهمية. وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية لإعمال الحق في التنمية تقع على عاتق الحكومات، فلا يمكن إغفال أهمية التعاون الدولي في توفير بيئة مواتية.

٥ - وأضاف أن الجماعة الكاريبية تشير إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، المدفوع بالارتفاع المستمر في أسعار الطاقة، يؤدى إلى زيادة مستويات الفقر ويفرض ضغطا على إعمال الحق في الغذاء. وقد أقر لذلك مجلس التجارة والتنمية الاقتصادية التابع للجماعة الكاريبية سياسة عامة للأمن الغذائي والتغذوي الإقليمي، تهدف إلى جملة أمور منها تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي وبرامج التغذية والتنمية الريفية في الأجل الطويل من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بسبل منها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي. ونتيجة لذلك اعتمدت الدول الأعضاء سياسات لتغيير أنماط الاستهلاك تدعو إلى أن ''نأكل ما نُنتج''، وإلى اتباع نظام غذائي متوازن. وتشكل زيادة الإنتاج الزراعي أمرا حاسما في تحقيق الأمن الغذائي. ولذلك، ينبغي مواجهة التصدي للعقبات التي تشمل ارتفاع أسعار الطاقة، وقواعد المنافسة المجحفة، وفرص السوق المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتخفيف من آثار تغير المناخ.

٦ - وتطرق إلى التقرير (A/66/270) المقدم من المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب، فقال إن منطقة البحر الكاريبي المعرضة للكوارث عاشت تجربة مباشرة في ضمان الحق في السكن اللائق في الظروف التي تعقب الكوارث. وتعرض الكوارث الطبيعية للخطر أيضا الحق في الصحة، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم، وخاصة للفئات المحرومة. ولذلك، يعد اتباع نهج شامل أمرا في غاية الأهمية في الاستجابة للانتعاش وإعادة الإعمار. وتناشد الجماعة الكاريبية المجتمع الدولي أن يفي بوعوده لحكومة هايتي بدعم بناء مساكن دائمة، بدلا من التركيز على الاحتياجات الفورية في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠.

٧ - وذكر أن بلدان الجماعة الكاريبية، التي لا يوجد لغالبيتها تمثيل في جنيف، ترحب بالفرصة التي أتاحتها حلقة نيويورك لاستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان، وتعرب عن سعادتها لأن الجمعية العامة اعتمدت نتائج العملية بتوافق الآراء. فمن شأن إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات تقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها واللجنة الثالثة على حد سواء أن يتيح الفرصة لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك ذات التمثيل المحدود أو غير الممثلة في جنيف، للمشاركة على نحو مفيد في النقاش الدائر حول عمل المجلس.

٨ - واختتم كلمته قائلا إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضروري للإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز التسامح واحترام كرامة الآخرين. ويعطي اعتماد مجلس حقوق الإنسان إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (A/HRC/RES/16/1) مثالا ملموسا على عزم الدول الأعضاء على زيادة الاهتمام بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى قيام الجمعية العامة باعتماده.

٩ - **السيد فاريلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): متكلما أيضا باسم البلدان المرشحة أيسلندا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا،

وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ مضافا إليها أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وليختنشتاين والنرويج، وجه الشكر إلى الرئيس على جهوده الرامية إلى إيجاد حل لمشكلة ترتيب المتكلمين. وفي حين أن وفده يرغب في أن يسهم في أداء اللجنة لعملها بسلاسة، فإنه يود أن يحتفظ بموقفه بشأن المعايير التي حددها الرئيس إلى حين التحقق من مدى تماشيها مع المواقف المبدئية المعرب عنها بشأن هذه المسألة.

١٠- وأضاف قائلا إنه ليس هناك بلد محصن من الانتقاد ويجب أن تخضع جميع الدول للرقابة الدولية، ولذلك فإن وفده يشجع اللجنة على النظر في المسائل المواضيعية والحالات المتعلقة ببلدان معينه. وأشار إلى أن كثيرا من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت في عام ٢٠١١، ولا تزال تشهد اضطرابات لم يسبق لها مثيل حيث تطالب أعداد متزايدة بشكل كبير من المواطنين بمزيد من الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والفرص الاقتصادية. وقال إن الاتحاد الأوروبي، في إطار سياسة الجوار الأوروبية، يبدي تعاطفه مع هذه التغيرات الإيجابية ويدعمها فعليا، وسيظل يقظا بشأن جميع قضايا حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الإنسان للمرأة، في تلك البلدان.

١١ - وذكر أن تونس اتخذت خطوات هامة في تحولها الديمقراطي، ولا سيما الانتخابات الديمقراطية الأخيرة، والتصديق على ثلاث معاهدات أساسية من معاهدات حقوق الإنسان، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتشهد مصر حاليا تطورات واعدة، وإن كانت لا تزال هناك مخاوف قائمة بشأن استمرار تطبيق قانون الطوارئ، واستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين والتوترات بين الأديان. وأعرب أيضا عن ارتياح الاتحاد الأوروبي لتصريحات رئيس المجلس الوطني الانتقالي المشجعة في ليبيا بشأن ضرورة احترام المعايير الدولية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، فإن الحالات المبلغ عنها للاحتجاز التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء تثير القلق. ويدعو الاتحاد الأوروبي السلطات الليبية الجديدة إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

١٢ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يساوره قلق بالغ إزاء الوضع في البحرين، ولا سيما اعتقال العاملين في مجال الخدمات الطبية. وقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية، وخاصة إنشاء البحرين لجنة مستقلة للتحقيق، إلا أنه ينبغي بذل جهود نشطة لتشجيع التوصل إلى مصالحة وطنية بناءة، واعتماد عملية للإصلاح. وأشار إلى أن الوضع في اليمن يثير القلق البالغ، حيث وقعت انتهاكات وتعديات خطيرة لحقوق الإنسان في سياق وضع يكاد يتيح الإفلات من العقاب. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الوقف الفوري لسفك الدماء، وإلى التنفيذ السريع لعملية شاملة ومنظمة وسلمية للانتقال السياسي، تمشيا مع الخطة التي وضعها مجلس التعاون الخليجي. ويحث أيضا حكومة اليمن على أن تتخذ إجراءات دون تأخير بشأن التوصيات الواردة في التقرير الذي أعقب زيارة وفد من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لليمن، وقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٨.

١٣ - واسترسل قائلا إن المرأة اضطلعت بأدوار قيادية في الربيع العربي، ويؤكد منح جائزة نوبل للسلام مؤخرا لثلاث نساء بارزات الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في حل النزاعات وبناء السلام. ومع ذلك فقد وردت أمثلة للمعوقات المستمرة التي تحول دون التمكين التام للمرأة في كل مكان في تقرير مشترك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان بشأن الممارسات التقليدية الضارة وتنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في أفغانستان. وأضاف أنه نظرا لتفاقم

الحالة الحرجة لحقوق المرأة في حالات النزاع، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠) تكتسب أهمية خاصة.

١٤ - ومضى قائلا إن انتقال أي بلد إلى مستقبل أفضل وسلمي ومستدام يستلزم وضع حد للإفلات من العقاب. لذا فمن المهم جدا بالنسبة لحكومة سري لانكا أن تعالج، من خلال عملية مستقلة، الادعاءات الموثوق بها بشأن الانتهاكات الجسيمة للغاية لحقوق الإنسان، التي ارتكبت خلال النزاع الداخلي المسلح وأن تخضع مرتكبيها للمساءلة. ويلزم أيضا وضع حد للإفلات من العقاب في السودان وجنوب السودان. وأعرب عن تأييد وفده التام لإجراء تحقيق مستقل في مزاعم ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى تسهيل دخول جميع منظمات المساعدات الإنسانية دون عوائق. ولا يزال الوضع أيضا حرجا في دارفور.

١٥ - وقال إن احترام حرية الرأي والتعبير، جنبا إلى جنب مع حرية تكوين الجمعيات والتجمع، هي أسس وجود مجتمع شامل للجميع. ويشيد الاتحاد الأوروبي ليس فقط بالعمل الذي لا يقدر بثمن الذي يقوم به العديد من الصحفيين والإعلاميين في جميع أنحاء العالم، بل وأيضا المواطنون العاديون الذين يستخدمون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة لكشف الحقيقة بشأن الأحداث الجارية. وأشار إلى أن حرية التعبير تمتد إلى الإنترنت، ودعا جميع البلدان إلى تشجيع التدفق الحر للمعلومات على الإنترنت وتسهيل حصول الأفراد عليها. ولاحظ مع القلق أن القيود المفروضة على حرية التعبير تزايدت في الآونة الأخيرة في الصين.

١٦ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة استمرار التحرش بالمعارضة السياسية ووسائل الإعلام المستقلة وممثلي المجتمع المدني في بيلاروس، ويساوره قلق عميق إزاء التعديلات للتشريعات المتعلقة بالمنظمات المجتمعية وعقد الاجتماعات العامة وأمن الدولة، والتي من شأنها أن تمثل خطوة أخرى خطيرة إلى الوراء فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في بيلاروس. وأوضح أن الانتهاكات المستمرة من قبل إريتريا لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب كل من القانون المحلي والدولي تعد أيضا مسألة مثيرة للقلق. فاستمرار احتجاز ١١ عضوا من أعضاء البرلمان منذ عام ٢٠٠١ و ١٠ صحفيين مستقلين دون محاكمة أمر غير مقبول. ويدعو وفد بلده إلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين في ذلك البلد. ويتعين أيضا على حكومة إثيوبيا أن تتخذ خطوات جادة لتحسين احترام حقوق الإنسان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمعارضين السياسيين. وأعرب مع ذلك عن ترحيبه بقرار تخفيف حكم الإعدام الصادر ضد ٢٣ من مسؤولي المجلس الإداري العسكري المؤقت في وقت سابق من العام الحالي.

١٧ - وأضاف أنه وردت أنباء عن حدوث تمييز وأعمال تعصب على أساس الدين أو المعتقد في كثير من البلدان. ومن المهم أيضا التصدي للتمييز والاضطهاد وسوء المعاملة التي يتعرض لها المثليات والمثليون جنسيا، ومشتهو الجنسين ومغايرو الهوية الجنسية في أجزاء كثيرة من العالم.

١٨ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي أحاط علما بالتقارير التي قدمها الأمين العام والمقررون الخاصون المعنيون بحالات حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار، ويؤكد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تلك التقارير. وأوضح إنه ربما كان المثال الأكثر دلالة على القمع العنيف في الآونة الأخيرة من جانب نظام ضد شعبه هو الجمهورية العربية السورية. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى تحميل مرتكبي الجرائم المسؤولية، بما في ذلك الجرائم التي قد تكون ارتكبت ضد الإنسانية؛ وإلى وضع حد للقتل والاعتقال التعسفي؛

والإفراج عن السجناء السياسيين؛ واحترام حرية التجمع. ويطالب السلطات السورية بمنح الوكالات والعاملين في المجال الإنساني حق الوصول دون عوائق وعلى نحو مستمر إلى مناطق الأزمات، واستعادة الخدمات الأساسية، بما في ذلك حرية الحصول على العلاج في المستشفيات. واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن أسفه أيضا لمواصلة السلطات السورية رفضها السماح لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان القيام بزيارة إلى المنطقة أو التعاون مع لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان، ويطالب السلطات باتخاذ إجراءات سريعة في هذا الصدد.

١٩ - **السيد إيرازوريس** (شيلي): تكلم باسم مجموعة ريو، فأكد على أهمية احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وهي مسألة ذات أهمية خاصة للأمريكتين، حيث إن المجتمع الحالي هو نتاج لتدفقات هجرات في الماضي والحاضر. وأعرب عن افتخار أعضاء مجموعة ريو بطابعهم المتعدد الأعراق والثقافات، وعن اعتقادهم بأن الهجرة أثرت مجتمعاتهم. ولسوء الحظ، لم يحظ إسهام المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تستضيفهم بالقدر الذي يستحقه من التقدير، وهي مشكلة تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

٢٠ - وأعرب عن استياء مجموعة ريو من اعتماد قوانين وأنظمة تجرم الهجرة. وتحث المجموعة الدول الأعضاء على وضع نهاية لفترات الاحتجاز المفرطة للمهاجرين، وصون كرامتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم، وإلغاء القوانين التي أُعتمدت لدوافع سياسية والتي تشجع ضمنيا الهجرة غير الشرعية، والامتناع عن اتخاذ تدابير تمييزية أو مهينة لفئات معينة من الأفراد.

٢١ - وأشار إلى أن مجموعة ريو تتفق مع الأمين العام على أن العاملات المهاجرات يسهمن بنشاط في تنمية بلدان المنشأ والمقصد. وأن العنف والتمييز ضدهن، لا يفرضان فقط تكاليف على النساء العاملات المهاجرات بمفردهن، بل أيضا على أسرهن ومجتمعاتهن المحلية ودولهن، ويؤثر سلبا بالتالي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب المجموعة عن قلقها إزاء قيام الشبكات الإجرامية الدولية بالاتجار بالمهاجرين. وأشار إلى أن أعضاءها ملتزمون بمضاعفة جهودهم المبذولة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك جميع أشكال الاتجار بالمهاجرين واستغلالهم، وضمان حماية ورعاية ضحايا تلك الجرائم، ولا سيما النساء والأطفال والمراهقون. وتحث المجموعة الدول على إنشاء مراكز للتنسيق وتعزيزها للقيام بتنسيق الأنشطة بين بلدان المنشأ والمقصد لمكافحة هذه الجرائم. وتسلم المجموعة أيضا بأهمية حق المهاجرين في العودة بأمان إلى بلدانهم الأصلية، وبضرورة تعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك البلدان على نحو يساعدها في الازدهار.

٢٢ - وأكد أن من الضروري مواصلة الحملة المناهضة للعنصرية وكراهية الأجانب والدفاع عن حقوق الإنسان للمهاجرين، وخاصة أضعف الفئات، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب. وفي هذا الصدد، تسلط مجموعة ريو الضوء على التعاون الهام بين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ورئيس المنتدى العالمي الرابع للهجرة والتنمية بالمكسيك، في تنظيم مشاورة رفيعة المستوى بشأن تعزيز وحماية حقوق العاملات المهاجرات، أسهمت في نتائج المائدة المستديرة للمنتدى بشأن المنظور الجنساني والأسرة والهجرة والتنمية.

٢٣ - **السيدة سلفيرا** (أوروغواي): تكلمت باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه وهي إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشيلي وكولومبيا، وقالت إن الدول الأعضاء في السوق والمنتسبة إليه تؤيد البيان الذي جرى الإدلاء به باسم

مجموعة ريو. وتؤكد من جديد أن حقوق الإنسان مكفولة للجميع وغير قابلة للتجزئة ومترابطة، وتسهم في تعزيز السلام والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، بدأ معهد السياسات العامة لحقوق الإنسان التابع للسوق المشتركة عمله. ويتمثل دوره في المساهمة في تدعيم سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

٢٤ - وأشارت إلى أن الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إلى السوق قلقة من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية على إعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. فهذه الأزمات ليست ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان. وتحث لذلك الدول المتقدمة على الوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٥ - وأضافت أن الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إلى السوق متحدة في كفاحها ضد التمييز. وتعرب عن استيائها على وجه الخصوص من التعصب الديني وتقر بضرورة القيام من خلال الحوار والتثقيف بمكافحة جميع أشكال التحريض على الكراهية الدينية. وتندد أيضا بالتمييز القائم على أساس الميل الجنسي، وتدعو إلى وضع نهاية للعقوبات الجنائية المفروضة على الأشخاص بسبب ميولهم الجنسية، وتحث جميع الدول على مضاعفة جهودها لوضع حد لأعمال العنف ذات الصلة.

٢٦ - وأعربت عن ترحيب دول السوق ببدء نفاذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في وضع نهاية للإفلات من العقاب. وتوجه دول السوق الدعوة إلى الدول التي لم توقع بعد أو تصدق على الاتفاقية إلى القيام بذلك.

٢٧ - واختتمت قائلة إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليه تؤكد من جديد التزامها بتعزيز وتحسين فعالية مجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة الرئيسية للمنظمة المسؤولة عن المعالجة المتعددة الأطراف والموضوعية والمحايدة لمسألة حقوق الإنسان.

٢٨ - **السيد عبد الله** (ماليزيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة ترغب في أن تعلن أن تبادلها بشكل غير رسمي مكانها في ترتيب المتكلمين مع الاتحاد الأوروبي لا يغير الموقف الذي اعتمدته الرابطة بشأن مسألة المبدأ التي تواجهها اللجنة. وأكد أن الرابطة ترى أن المجموعات الرئيسية التي تمثلها دولة عضو ينبغي أن تلقي كلمتها قبل المراقبين الدائمين.

٢٩ - وأضاف أنه انطلاقا من أن الدول الأعضاء في الرابطة ذات أنظمة سياسية متنوعة فإن إصرارها يتزايد على إيجاد أكثر صيغة منصفة للتعبير عن التزامها بالطموحات المشتركة ذاتها والرغبة الموحدة في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والحكم الرشيد. ولبلوغ هذه الغاية، يتضمن ميثاق الرابطة، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، المبادئ والمقاصد الأساسية للرابطة، ويمهد الطريق لإقامة مجتمع الرابطة بحلول عام ٢٠١٥. ويمنح الميثاق الرابطة شخصية اعتبارية، ويرسخ زيادة خضوع المؤسسة للمساءلة، ويعزز موقفها كطرف إقليمي فاعل جاد. وأنشئت اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ كهيئة حكومية دولية تعمل من خلال التشاور وتوافق الآراء، وفقا لتقليد راسخ تتبعه الرابطة منذ أمد طويل، قائم على مشاركة غير تصادمية وإيجابية وبناءة تحظى بصفة عامة بالتقدير في ضوء اختلاف الثقافات والأديان والتقاليد في المنطقة.

٣٠ - واختتم قائلا إن لجنة تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة للرابطة بدأت عملها في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وأخذت بعين الاعتبار مختلف السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية للمنطقة، وسعت لتحقيق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات. وتهدف علاوة على ذلك إلى تعزيز الرعاية الاجتماعية والتنمية والتمكين والمشاركة للمرأة والطفل في عملية بناء مجتمع الرابطة.

٣١ - **السيد ساماراسينغي** (سري لانكا): شكر الرئيس على الطريقة المثالية التي عالج بها المفاوضات بشأن ترتيب إلقاء الكلمات. وأوضح أنه يجدر دائما الدفاع عن الموقف المبدئي، وأعرب عن سعادته لأنه لاحظ أنه قد تم على ما يبدو التوصل إلى توافق في الآراء، على الأقل في الوقت الحاضر، حتى يمكن مواصلة الجلسات.

٣٢ - وذكر أن بلده يدخل حقبة من السلام والرخاء والتقدم قائمة على التنمية المنصفة ومداواة الجراح الوطنية، بعد نحو ثلاثة عقود من النزاع الداخلي المسلح. ويتمثل هدف حكومة بلده في الأجل الطويل في تحرير شعب سري لانكا من الخوف من الإرهاب وتوحيده بغض النظر عن العقيدة أو اللغة أو الانتماء العرقي أو الثقافي أو أية أسباب أخرى. ومنذ هزيمة منظمة نمور تاميل ايلام للتحرير استثمرت الحكومة بكثافة في البنية التحتية العامة والتعليم والتدريب المهني والصحة والخدمات الحكومية الأخرى. ومكنت برامج الحكومة ٩٥ في المائة من الأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع من العودة بنجاح إلى ديارهم، بينما ينتظر البقية إزالة الألغام من أراضيهم. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المحلي في شمال البلاد بنسبة ٢٢ في المائة، مقارنة بالمعدل الوطني الذي يبلغ ٨ في المائة، مما يدل على روح المبادرة والتجديد التي عمت المناطق التي خلت حديثا من الصراع.

٣٣ - واسترسل قائلا لقد اتخذت خطوات لمعالجة مسألة المصالحة التي كانت شرطا أساسيا للسلام. وأنشئت لجنة الدروس المستفادة والمصالحة على أساس أفضل الممارسات الدولية، وتتمتع بولاية واسعة لتقديم توصيات من أجل المصالحة، وتعويض الضحايا، ومنع الصراع من الاندلاع مرة أخرى. ومن المتوقع صدور التقرير النهائي للجنة قريبا وقد نُفذت بالفعل توصياتها المؤقتة.

٣٤ - وأعرب عن رغبة وفد بلده في إثارة موضوع أساليب عمل وممارسات مجلس حقوق الإنسان، لا سيما مسألة الشفافية والعدالة في ما يتصل بوجود هيكل داعم ومكاتب فرعية، بما في ذلك الإجراءات والآليات الخاصة. ففي أيلول /سبتمبر ٢٠١١، واجه بلده حالة فريدة من نوعها عندما ظهر تقرير عن سري لانكا، أعد بمبادرة من الأمين العام، والمفروض أنه أُبلغ إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيس مجلس حقوق الإنسان. وسببت الطريقة أُبلغت بها تلك الوثيقة، بدون إخطار البلد المعني، قلقا كبيرا خاصة وأن مجموعة إقليمية معينة كانت على علم بالتقرير من المفوضة السامية لحقوق الإنسان قبل إحالته إلى رئيس المجلس. وبغض النظر عن عدم قيام أي هيئة حكومية دولية بطلب أو السماح بتشكيل فريق الخبراء التابع للأمين العام أو تكليفه بالعمل أو تقديمه تقرير، فإن التقرير نفسه معيب ولا يمكن إصلاحه. ويؤكد وفد بلده بشدة أن هذه الوثيقة إذا قدمت إلى المجلس فستكون سابقة سيئة للغاية، ولحسن الحظ أن النصيحة قد سادت. وجرت أيضا محاولات لانتقاد عمل لجنة الدروس المستفادة والمصالحة والنتائج المقبلة لمداولاتها والتشكيك فيها. ووجهت دعوة لمناقشة تقرير اللجنة خلال الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ أي بعد مجرد أشهر من الموعد المقرر للانتهاء منه. وذكّر مع ذلك اللجنة بأن بلده سيخضع

للاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/ أكتوبر؛ وبالتالي، يمكن مناقشة جميع المسائل في ذلك الوقت.

٣٥ - واختتم قائلا إن بلده أكثر من مستعد للمشاركة بصراحة مع الأطراف التي تبدي اهتماما حقيقيا بمناقشة الحقيقة، ولكنه يعترض على أي محاولات لا مبرر لها لتشويه عمل لجنة الدروس المستفادة والمصالحة، قبل أن تستكمل عملها وتقدم النتائج التي تتوصل إليها إلى الحكومة. ويجب التعامل بحرص شديد مع الاقتراح الداعي إلى تحليل ومناقشة عملية محلية على المستوى الدولي، قبل أن تتوصل إلى نتائجها الطبيعية، والتداعيات التي يمكن أن تترتب على سياقات أخرى، ويتعين معالجتها بشكل مناسب.

٣٦ - **السيد غودارد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده شارك في عام ٢٠١٠ مع أكثر من ٦٠ وفدا آخر في الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وأشار إلى أن هذا الحق أساسي لإقامة مجتمع مدني صحي وللعملية الديمقراطية. وتعني التكنولوجيات الجديدة أنه يمكن للأشخاص التجمع وتكوين الجمعيات شخصيا وعلى شبكة الإنترنت على حد سواء. ولسوء الحظ، تواصل بعض الدول حرمان مواطنيها من هذا الحق، ولا سيما سورية وإيران وبورما وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكوبا. ورغم بيانات السلطات السورية الطنانة عن الإصلاح والحوار، فإن القوى التي تعمل باسم النظام مسؤولة عن الاعتقالات الجماعية والتعذيب وعمليات القتل الموجهة والإعدام والاحتجاز التعسفيين، بما في ذلك للأطفال الصغار؛ وهي إجراءات قالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إنها يمكن أن تكون جرائم ضد الإنسانية. وأشار إلى أن النظام الإيراني يضايق ويسئ معاملة ويروع ويعتقل ويحكم بالسجن على المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والطلاب والفنانين الناشطين وآلاف الأفراد وذلك بدون سبب أو اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك زعماء المعارضة، ولا سيما مير حسين موسوي ومهدي كروبي وزوجتيهما، ويواصل احتجاز أكثر من ١٠٠ من الأحداث في انتظار تنفيذ حكم الإعدام، في مخالفة للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. وتمنع السلطات الوصول إلى آلاف المواقع على شبكة الإنترنت، وتسجن المدونين المعارضين وتراقب الاتصالات الخاصة للأفراد على الإنترنت. ولا يزال أفراد الأقليات العرقية والدينية يواجهون إساءات وقيودا مفروضة على حقهم في ممارسة عقائدهم، والمساواة في المعاملة، وحُكم على البعض بالموت، مثل القس نادارخاني، بسبب معتقداتهم الدينية.

٣٧ - وأشار إلى أن حكومته بين ما ترحب بالإفراج مؤخرا عن بعض السجناء السياسيين في بورما، ولكن حكومة بورما تواصل احتجاز كثيرين آخرين، وإخضاع الأقليات العرقية والدينية للتمييز والهجمات، التي أسفرت عن تشريد الآلاف على مدى العقود الخمسة الماضية.

٣٨ - **السيد كياو** (ميانمار): تكلم عن نقطة نظام، فطلب من الرئيس أن يطلب من الممثلين استخدام الاسم الرسمي لبلده، حيث أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أطلق عليه اسما غير صحيح. ويرى أن استخدام الاسم غير الصحيح فيه إهانة لبلده وكذلك للجنة الأمم المتحدة على حد سواء.

٣٩ - **الرئيس:** ناشد جميع الممثلين استخدام الأسماء الرسمية للبلدان لدى الأمم المتحدة.

٤٠ - **السيد غودارد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لا يتفق، مع الاحترام، مع ممثل بورما. فحكومة بورما تستهدف أيضا الناشطين السياسيين وتفرض رقابة على وسائل الإعلام. وكان من المأمول أن يتقيد إصلاح قانون العمل بمعايير منظمة العمل الدولية، ولكن السلطات مستمرة

في سجن النقابيين. وبالمثل، فإن مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محرومون من حريات الدين والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والحركة، ولا تُحترم حقوق العمال فيها أيضا. وتفرض السلطات قيودا مشددة على تدفق المعلومات المستقلة إلى البلد وإلى خارجها وفي داخلها، بما في ذلك عبر شبكة الإنترنت.

٤١ - وأشار وفد بلده بألم إلى وفاة لورا بولان، مؤسسة منظمة داماس دي بلانكو، وهي المنظمة التي حاربت من أجل الحق في التجمع السلمي وحقوق وحريات السجناء السياسيين، على الرغم من المضايقات الفعلية من جانب السلطات الكوبية. ودعا الحكومة الكوبية إلى إطلاق سراح آلان غروس فورا ودون شروط.

٤٢ - وأبدى في الختام ترحيب وفد بلده بدور الصين المتزايد الأهمية على الساحة العالمية، إلا أنه أشار إلى أن الصين تضايق وتحتجز مواطنيها، وخص بالذكر ليو شياوبو الحائز على جائزة نوبل للسلام، وذلك لتعبيرهم عن وجهات نظر مخالفة، وتصمهم بأنهم خطر على أمن الدولة بل وحتى إرهابيون. وتحجب السلطات العديد من مواقع شبكات التواصل الاجتماعي وعمليات البحث في شبكة الإنترنت. وتطبق قيودا صارمة على منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال والجماعات الدينية، مما يهدد بوجه خاص الهوية الدينية والثقافية واللغوية الفريدة لسكان التبت.

٤٣ - **السيد سبابر** (ليختنشتاين): قال إن النضال البطولي الأخير في العالم العربي أظهر أن الحكومات لا يمكنها أن تقف إلى الأبد في طريق تمتع شعوبها الكامل بالحقوق والحريات الأساسية. وأصبح واضحا أن الحكومات التي تواصل الرد على نداء شعوبها بالقمع والعنف قد أضرت بشكل لا يمكن إصلاحه بشرعيتها. وفي تلك البلدان التي حدث فيها تغيير، يتحمل المجتمع الدولي والأمم المتحدة مسؤولية خاصة في المساعدة على ضمان ألا تكون هناك رجعة عن هذه التغييرات، وإخضاع المسؤولين عن ارتكاب جرائم تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي للمحاسبة.

٤٤ - واستطرد قائلا إن المفوضة السامية لحقوق الإنسان أدت مرة أخرى دورا مهما في زيادة الوعي بحالات حقوق الإنسان الطارئة، بطريقة غير انتقائية ومبنية على الحقائق، وفي خلق زخم سياسي للتصدي للكثير من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. ولسوء الحظ، فقد اعترضت السياسة في بعض الأحيان طريق المتابعة الفعالة. وكان رد فعل مجلس حقوق الإنسان سريعا للتصدي لحالات حقوق الإنسان الطارئة في كوت ديفوار وليبيا والجمهورية العربية السورية، مما عزز سلطته وأهميته. والاستعراض الفني في معظمه، الذي أجراه المجلس مؤخرا، ما هو إلا تعبير عن زيادة الدعم لعمله وأدائه. ويرى وفد بلده أن أهم مسؤولية تواجه المجلس هي تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة الثانية لاستعراض الأقران.

٤٥ - وأردف قائلا إن بلده سيواصل العمل من أجل تأمين استقلالية المفوض السامي لحقوق الإنسان ونظام الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ويرحب بلده بالجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية في التوظيف والتنفيذ وتمويل تلك الولايات. ومع ذلك، فإن المصروفات غير المنظورة والاستثنائية الناشئة عن الولايات الملحة في مجال حقوق الإنسان لها أثر سلبي مباشر على الأنشطة الأخرى لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن المأمول أن تعالج اللجنة الخامسة هذا الوضع وتتيح للمفوضية الوصول إلى آلية النفقات غير المنظورة والاستثنائية.

٤٦ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لإقامة أجهزة قوية ومستقلة لرصد الاتفاقية؛ ولكن التراكم الحالي للعمل المتأخر يضر بالدعوة إلى تقديم تقارير في حينها عن التنفيذ الشامل

لمعاهدات حقوق الإنسان الرئيسية. و هو أمر غير مقبول عندما يتعلق على وجه الخصوص بالنظر في الشكاوى العاجلة المقدمة من أفراد. ودعا إلى اتباع نهج مبتكر بقدر أكبر لترشيد إجراءات هيئات المعاهدات، مثل الاجتماعات في غرف متوازية. ويجب أيضا بذل المزيد من الجهد لتقليل عبء تقديم التقارير على الدول. ويتطلع وفد بلده إلى تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، ويرحب بالمبادرات الأخيرة لبدء حوار بناء بين هيئات المعاهدات والدول الأعضاء.

٤٧ - السيدة بوبوفتشي (جمهورية مولدوفا) تولت الرئاسة.

٤٨ - **السيد نديايي (السنغال)**: قال إنه ينبغي احترام مبدأ تعبير الدول الأعضاء عن نفسها قبل المراقبين الدائمين، على النحو الذي أكدته من جديد المجموعة الأفريقية.

٤٩ - وأشار إلى أن الجهود الرامية إلى حل المنازعات وتوطيد السلام وتحقيق تنمية متناغمة ستذهب سدى ما لم تستطع الدول القضاء على جميع أشكال التمييز. وقد أثرت الأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية العالمية الأخيرة على أضعف أفراد المجتمع، وخلفت أثرا سلبيا على حالة حقوق الإنسان في كثير من البلدان. وفي هذا السياق، يمثل احترام وحماية حقوق الأقليات والنساء والأطفال والمهاجرين، الذين كثيرا ما يكونون أول ضحايا التعصب، تحديات يجب أن تحظى باهتمام الحكومات وتوجيه إجراءاتها. وخصصت حكومته لذلك أكثر من ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية لقطاع التعليم و ١٠ في المائة للصحة، واختارت بالتالي اتباع نهج استباقي لضمان تمتع الشعب السنغالي، وبخاصة الفئات الضعيفة، بحقوق كاملة.

٥٠ - واختتم كلمته قائلا إن من غير الواقعي توقع حدوث تطور مستمر في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتعين على الحكومات التركيز على التعليم والمنع والتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان، نظرا لأن التدابير من هذا القبيل غالبا ما تُنتج نتائج ملموسة. وينبغي على المجتمع الدولي مع ذلك أن يتجنب، مهما كلف الأمر، ابتداع ثقافة نموذجية أو مجتمع نموذجي، وتجاهل معتقدات الشعوب الأخرى وقيمها.

٥١ - **السيد فاليرو بريسنيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده خفض الفقر المدقع من نسبة ٢١ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٠، وأصبح أقل بلد يعاني من التفاوت في أمريكا اللاتينية وفقا لمعامل جيني. وكاد يحقق بالفعل جميع الأهداف الإنمائية للألفية، أبكر بأربع سنوات من الموعد المقرر. وخلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير، حظي بلده بتقدير واسع النطاق على الطريقة التي يضمن بها حقوق الإنسان ويحترمها. ويسود فنزويلا احترام صارم للغاية للحريات الديمقراطية.

٥٢ - وأردف قائلا إن الجمعية الوطنية وافقت قبل أسبوع واحد على قانون لمعاقبة مرتكبي الجرائم وحالات الاختفاء والتعذيب ذات الدوافع السياسية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٩٨، ويحدد هذا القانون قواعد تنظيمية تتيح للدولة تعجيل التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي خططت لها الحكومة خلال تلك الفترة، وضمان العدالة والتعويضات للضحايا.

٥٣ - وأضاف أن العالم كله شهد في ذهول في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ الزعيم الليبي معمر القذافي وقد أُعتقل بالقرب من مدينة سرت؛ وهو مصاب بجروح وقد عُذب بطريقة وحشية، وأخيرا، قُتل بلا محاكمة. ومن الواضح أن هذه جريمة حرب ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وقد شجبت منظمات مختلفة انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة ضد أنصار القذافي الحقيقيين أو المشتبه فيهم. وأثنى على قيام بعض قادة العالم المهمين والمسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة بإدانة قتل معمر القذافي بلا محاكمة. واستهجن مع ذلك تصفيق قادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لقتله، الذي ارتكبه مرتزقة دربتهم وسلحتهم ومولتهم القوى الامبريالية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وتدعو حكومة بلده إلى إجراء تحقيق دولي محايد ومستقل في تلك الأفعال الشنيعة وإلى الانسحاب الفوري والكامل لقوات منظمة حلف شمال الأطلسي من ليبيا. واختتم كلمته قائلا إن من غير المبرر سياسيا وقانونيا وأخلاقيا، ومما يستوجب الشجب، استخدام قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) لتدمير بلد، ولتنفيذ تغيير النظام، وقتل زعيم دولة أفريقية نامية من دول الجنوب بلا محاكمة.

٥٤ - **السيد وتلاند** (النرويج): قال إن النرويج تقف على أهبة الاستعداد لدعم بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط في تعزيز احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والإصلاحات، والحكم الديمقراطي. وأشار إلى أن حالة حقوق الإنسان في سورية مستمرة في التدهور رغم الإدانة الدولية القوية، ورحب بجهود جامعة الدول العربية لوقف عدوان السلطات السورية على شعبها. ودعا الحكومة السورية إلى وضع حد للعنف على الفور، ووقف اعتقال المنشقين السياسيين وتعذيبهم، واحترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وأدان أيضا استخدام السلطات اليمنية للعنف ضد السكان المدنيين ودعا الحكومة إلى حماية المحتجين السلميين، والإحجام عن العنف الوحشي، وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. وأعرب عن قلق وفده أيضا إزاء الأنباء التي ترددت عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين ودعا السلطات البحرينية إلى التحقيق في هذه الادعاءات على النحو الواجب.

٥٥ - وأعرب عن ترحيبه بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا، بما فيها تلك المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، في ميانمار. ومع ذلك فإن انعدام القدرات يشكل عائقا أمام التنفيذ الناجح للإصلاحات يفوق عدم توافر الإرادة السياسية. وينبغي لذلك للمجتمع الدولي أن يشارك في جهود بناء القدرات في ميانمار لمواصلة دعم وتعزيز حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن استمرار ورود تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مناطق البلد المتأثرة بالنزاع المسلح يشكل سببا للقلق. ويعرب وفد بلده عن تقديره ودعمه للجهود التي تبذلها الحكومة لإجراء حوار مع الجماعات المسلحة، ويشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي برصد الحالة عن كثب. ويدعو أيضا إلى الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين المتبقين، وتمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية من الوصول بشكل كامل لإجراء تقييم مستقل للعدد الفعلي للمسجونين السياسيين.

٥٦ - وأعرب عن قلق حكومته البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعرب عن تقديره لمشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل، إلا أنه أبدى قلقا لأنها لم تقدم أي رد على التوصيات البالغ عددها ١١٧ توصية، أو تصدر ما يشير إلى عزمها متابعة ذلك. وأعرب عن رغبة بلده في أن تؤكد أهمية التعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسائر الشركاء الدوليين. وعلاوة على ذلك، ونظرا للحالة الإنسانية الخطيرة في البلد، فمن المهم منح المنظمات الإنسانية الدولية حرية الدخول لتمكينها من أداء عملها.

٥٧ - وأشار إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان يستحقون دعم المجتمع الدولي لما يقومون به من عمل هام. ولا تزال مسألة توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا تشكل واحدة من التحديات الإنسانية وتحديات حقوق

الإنسان الرئيسية. وثمة تحد عالمي خطير آخر يتمثل في التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وأعرب عن ترحيب وفده بالمقرر الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، الذي كلف بإجراء دراسة لتوثيق التشريعات والممارسات التمييزية وكذلك أعمال العنف ضد الأفراد بناء على ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية. ويتعين على الحكومات الاعتراف بوجود فجوة بين طموحاتها وانجازاتها في ميدان حقوق الإنسان. ويجب أن تكون قادرة على إلقاء نظرة ناقدة على أعمالها وأن تبدي استعدادا للاستماع إلى النقد البناء.

٥٨ - **السيد سريفالي** (تايلند): قال إن وفد بلده يرى أن تبادل ترتيب إلقاء الكلمة بشكل غير رسمي بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي لا يمثل سابقة، ولا ينبغي أن يمثل سابقة، ويؤيد التدابير المؤقتة التي اتخذها الرئيس على أساس المبدأ القائل إن المجموعات الرئيسية ينبغي أن تدلي بالكلمة قبل الكيانات المراقبة.

٥٩ - وأشار إلى أن الدستور التايلندي يكفل حقوق وحريات الشعب التايلندي في المشاركة في السياسة والحوكمة وصياغة السياسات العامة وتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف خطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان (٢٠٠٩- ٢٠١٣) إلى تعزيز شبكة حقوق الإنسان، والتوعية بحقوق الإنسان، ومواءمة حماية حقوق الإنسان مع المعايير الدولية. وأوضح أن التزام حكومته بتحقيق المساواة الاجتماعية أدى إلى بلوغ الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، وقلل أيضا الثغرات الاجتماعية الاقتصادية، وأدى إلى تمكين المرأة، وتحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية ونوعيتها، وزيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وأسفر عن مشاركة غير مسبوقة في الانتخابات العامة الأخيرة.

٦٠ - وأضاف أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في تايلند مكفولة لكل شخص يسهم في التنمية الاقتصادية للبلد. ويكفل تطبيق قانون تشغيل الأجانب تمتع العمال المهاجرين بنفس أحكام الرعاية الاجتماعية والقانونية المتاحة للمواطنين التايلنديين. ويفرض أيضا عقوبات أشد على أرباب الأعمال المدانين بالاتجار بالإفراد واستغلالهم في السخرة. ويقدم قانون مناهضة الاتجار بالأفراد مساعدة وتعويضا وذلك بغض النظر عن وضع الضحايا. وطبقت تايلند آليات لتسجيل وتنظيم جميع العمال المهاجرين غير الشرعيين ووقعت مذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة لتشجيع الهجرة الآمنة والمؤمنة والموثقة. وعلاوة على ذلك، يحق للأطفال المرافقين لآبائهم المهاجرين الحصول على التعليم الحكومي الإلزامي. ومشروع المبادئ الأساسية الذي أعده المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، عن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الاتجار، له أهمية قصوى ويوفر مبادئ توجيهية مفيدة للدول الأعضاء.

٦١ - واستطرد قائلا إنه رغم هذه الانجازات، لا يزال يتعين بذل الكثير لتحسين حماية حقوق الإنسان في تايلند. وتعمل حكومته على وجه الخصوص على تعريف التعذيب واعتباره جريمة بموجب القانون الداخلي. وتمر حاليا النظم القضائية ونظم العدالة الجنائية بعملية إصلاح لتشجيع زيادة المشاركة العامة وزيادة المساءلة واستحداث تدابير لمنع الإفلات من العقاب. وقدمت دورات تدريبية عن منهجيات رصد حقوق الإنسان بدعم من مفوضية حقوق الإنسان. ويعمل بلده بنشاط أيضا ضمن منتديات دولية مختلفة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويلتزم بدعم عمل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة التابعة للرابطة لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل.

٦٢ - **السيد يانغ** مين (الصين): قال إنه يرى فيما يتعلق بترتيب المتكلمين من المجموعات الرئيسية أن ترتيب المتكلمين في هذه الجلسة يعد ترتيبا مؤقتا. وترى الصين أن المجموعات الرئيسية التي تمثلها دول ذات سيادة ينبغي أن يكون لها أولوية في ترتيب المتكلمين.

٦٣ - وأشار إلى أن مهمة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تواجه تحديات متزايدة نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والكوارث الطبيعية، وعدم المساواة بين بلدان الشمال والجنوب، والحواجز التجارية. وأعرب عن أسفه لتزايد حالات إثارة الكراهية العرقية والدينية والتمييز ضد المهاجرين. ومن دواعي القلق العميق أن مساعي حقوق الإنسان لا تزال مبتلاة بالكيل بمكيالين وبالتسييس، حيث يستغل عدد قليل من البلدان القرارات الصادرة بشأن بلدان معينة لفرض ضغط على البلدان النامية واستخدامها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

٦٤ - وأضاف أن الصين توصي من أجل تسوية هذا الوضع، أولا، بأن تلتزم الدول الأعضاء بصرامة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبأن تُحترم سيادة وسلامة أراضي الدول احتراما تاما. وينبغي أن يحترم المجتمع الدولي النظام السياسي الذي يختاره بلد ما من تلقاء نفسه، ومسار تنمية حقوق الإنسان الذي يتبعه، وتنوع الحضارات. وثانيا، ينبغي للدول التخلي عن ممارسات التسييس والكيل بمكيالين في قضايا حقوق الإنسان ومعالجة قضايا حقوق الإنسان بطريقة نزيهة وموضوعية ومتسامحة. وثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي الانخراط في حوار عن حقوق الإنسان والتعاون في هذا المجال على أساس المساواة والاحترام المتبادل. فالبلدان لديها تفسيرات مختلفة لحقوق الإنسان وتواجه تحديات مختلفة نتيجة لمستوى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد الثقافية. ومع ذلك، ينبغي اعتبار التنوع فرصة لنتعلم من بعضنا البعض، بدلا من أن يكون ذريعة للدول الكبيرة الغنية لترهيب الدول الصغيرة الفقيرة منها. ورابعا ينبغي زيادة التركيز على إعمال الحق في التنمية نظرا لأنه أساس جميع حقوق الإنسان الأخرى. وخامسا، ينبغي للدول القضاء على جميع أشكال التمييز وحماية حقوق الفئات الضعيفة. وينبغي للمجتمع الدولي التنفيذ الكامل لإعلان ديربان وبرنامج عملها، واعتماد موقف ''عدم التسامح إطلاقا'' إزاء العنصرية. وسادسا، ينبغي مواصلة تحسين عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ورحب بانتهاء الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل لجميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣ من قبل مجلس حقوق الإنسان، وأعرب عن أمله في أن يصبح منبرا للحوار وتبادل الخبرات على قدم المساواة. وينبغي لمفوضية حقوق الإنسان أن تعمل بطريقة موضوعية وعادلة، وأن تزيد شفافية أعمالها وتقبل الرصد من جانب مجلس حقوق الإنسان. ومن الضروري استشارة الدول الأطراف بشأن إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وتعزيز الحوار وتبادل الآراء مع البلدان المعنية.

٦٥ - وأبدى رفضه لانتقادات ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وقال إن الصين وجدت مسارا لتنمية حقوق الإنسان يناسب الظروف والخصائص الوطنية للبلد. وجرى الاحتفال بالذكرى الأربعين لاستعادة الصين لمقعدها الشرعي في الأمم المتحدة في عام ٢٠١١. وخلال تلك العقود الأربعة، شارك بلده بنشاط في التبادل الدولي للآراء حول حقوق الإنسان والتعاون في هذا الصدد، وأثرى مفاهيم حقوق الإنسان وممارسات الأمم المتحدة بطريقته في تنمية حقوق الإنسان. فقد صدقت الصين أو انضمت إلى ٢٥ اتفاقية دولية لحقوق الإنسان وأقامت علاقات سليمة مع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات ذات الصلة. وفي الختام قال إن بلده سيواصل تعزيز تبادل الآراء والتعاون في مجال حقوق الإنسان مع جميع البلدان على أساس المساواة والاحترام المتبادل، والسعي إلى زيادة التفاهم المتبادل وحل المنازعات.

٦٦ - **السيد دي آلبا** (المكسيك): قال إن بلده استقبل خمسة من المكلفين بولايات من منظمتي الدول الأمريكية والأمم المتحدة، الذين أدت توصياتهم إلى إجراء تغييرات هيكلية على الصعيد الوطني، وبخاصة إصلاحات دستورية تتعلق بحقوق الإنسان وبتدبير الحماية المؤقتة. ونتيجة لذلك يمكن لأي شخص أن يبدأ إجراءات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، ومُنحت الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي أصبحت المكسيك طرفا فيها وضعا دستوريا. وبالمثل، قررت المحكمة العليا ضرورة أن تتسق جميع القرارات القضائية مع تلك الصكوك ومع أحكام محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. وأُدخلت إصلاحات على الإطار القانوني الداخلي من أجل إنشاء التزام على الدولة بمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتعويض عنها؛ وجعل احترام حقوق الإنسان مبدأً أساسيا في التعليم العام؛ وجعل تعزيز وحماية حقوق الإنسان أحد المبادئ الموجهة للعلاقات الخارجية للمكسيك؛ وتعزيز سلطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واستقلالية اللجان المحلية البالغ عددها ٣٢ لجنة. وهذه الإصلاحات هي نتاج التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والآليات الدولية.

٦٧ - وأكد ضرورة تعزيز التآزر بين عمل مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة لتفادي الازدواجية والاستفادة بأقصى قدر من تكامل الجهود بشأن قضايا بعينها.

٦٨ - وأشار إلى أن المكسيك، كبلد منشأ ومرور عابر ومقصد، تشدد على أهمية التعامل مع الفرص والتحديات الناتجة عن الهجرة وذلك عن طريق نهج شامل يركز على حماية المهاجرين وأسرهم، ويستند إلى المبدأ الأساسي القائل بأن حقوق الإنسان مكفولة، ويحق لكل شخص التمتع الكامل بها في أي بلد، بغض النظر عن وضعه كمهاجر. وأعرب عن قلقه إزاء اعتماد بعض الدول تشريعات تجرم الهجرة. وأعرب عن تأييد وفده لعمل المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمقرر الخاص الجديد المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين من أجل ضمان إعطاء أولوية لجهود مكافحة التمييز ضد المهاجرين.

٦٩ - وأوصى بتكريس وقت إضافي لاجتماعات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينها من الاضطلاع بشكل فعال بالعمل الهام الذي تقوم به لضمان احترام المبادئ والحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني. وأوضح أن وفد بلده يسعى أيضا إلى تعزيز التكامل بين المبادرات الرامية إلى تشجيع احترام حقوق الإنسان في الحرب ضد الإرهاب، التي قدمتها المكسيك إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للنظر فيها. فهذه المبادرات هي السبيل الوحيد لضمان فعالية وشرعية هذه التدابير. ويشكل التعاون الدولي جانبا هاما في تلك الحرب؛ ولذلك فمن المناسب أن تعزز هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة تبادل الممارسات الجيدة، ومنها تلك التي حددها المقرر الخاص.

٧٠ - **السيد ريشتشينسكي** (كندا): قال إن حكومته تقوم حاليا بإنشاء مكتب حرية الدين داخل وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، الذي سيعزز حماية حرية الدين كهدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الكندية. وأشار إلى أن وفد بلده لا يزال قلقا إزاء محنة الأقليات الدينية، وخاصة في مصر وباكستان والصين. وأعرب عن ترحيبه بالتزام الحكومة المصرية بتقديم المسؤولين عن العنف الطائفي بين المسلمين والأقباط إلى العدالة وإعلان قانون جديد سيزيد من العقوبات المفروضة على التمييز.

٧١ - وأضاف أن الجهود العالمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تعرقلت نتيجة استمرار الانتهاكات في أرجاء العالم. ويشعر وفد بلده بقلق عميق بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في إيران بما في ذلك إعدام القصر، والقمع المستمر

لحقوق المرأة، والقيود المفروضة على حرية الدين. وتدعو حكومته السلطات السورية إلى أن تضع حدا للعنف الدائر في ذلك البلد، وأن تفرج عن السجناء السياسيين، وأن تمنح لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان إمكانية الدخول بشكل حر بلا عراقيل، وأن تلبي مطالب الشعب السوري في إقامة سورية ديمقراطية تحترم حقوق جميع مواطنيها. وتقف كندا مع شعب سورية في مساعيه السلمية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وكرر دعوته إلى الرئيس الأسد بالتنحي. وأعرب عن قلق وفد بلده من أنه لم تجر معالجة المصادر الأساسية للنزاع في سري لانكا، وعن تأييده للدعوة لإجراء تحقيق مستقل في الإدعاءات الموثوق فيها بحدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ارتكبها طرفا النزاع المسلح كلاهما، على نحو ما أوصى به فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا الموفد من قبل الأمين العام.

٧٢ - وذكر أن وفد بلده يشارك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في قلقه، ويطلب إلى السلطات تيسير عمل المقرر الخاص وتمكينه من الدخول إلى البلد. وتواصل كندا أيضا رصد الحالة في بورما عن كثب.

٧٣ - **السيد كياو** (ميانمار): تكلم عن نقطة نظام، وطلب من الرئيس مطالبة الممثلين باستعمال اسم بلده الرسمي، لأن ممثل كندا أطلق اسما غير صحيح.

٧٤ - **الرئيسة:** ناشدت جميع الممثلين استعمال أسماء البلدان الرسمية لدى الأمم المتحدة.

٧٥ - **السيد ريشتشينسكي** (كندا): أعرب عن ترحيبه بالإفراج عن عدد من المسجونين السياسيين وبعقد اجتماع بين داو اونغ سان سو كيي ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى. إلا أنه لا تزال هناك مسائل هامة لم يتم التوصل إلى حل لها. وطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن بقية السجناء السياسيين وبوضع حد للتمييز ضد الأقليات الدينية، وحث السلطات على إجراء حوار شامل مع المعارضة والأقليات العرقية والتحقيق العاجل والكامل في الادعاءات بارتكاب الحكومة أو أفراد عسكريين انتهاكات لحقوق الإنسان. ويتعين أيضا على المجتمع الدولي متابعة التطورات في بيلاروس عن كثب، واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لإقناع حكومتها باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٧٦ - واختتم كلمته قائلا إنه رغم إقرار وفده بحدوث تقدم، فإن الفتيات لا يزلن عرضة إلى حد كبير للتعرض لأشكال مختلفة من العنف، منها الاغتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية. وأعرب عن أمله في أن يؤدي إعلان الجمعية العامة يوما دوليا للفتاة إلى تركيز مزيد من الاهتمام على وضع الفتاة وتعزيز حقوق الفتيات.

٧٧ - **السيد دي سيلوس** (البرازيل): قال إن العالم يشهد تحولات سياسية واقتصادية شاملة ومتسارعة. ويجب أن تستند مواجهة هذه التحديات إلى نهج حقوق الإنسان، والأمم المتحدة تتمتع بموقع فريد يمكنها من تزويد الدول الأعضاء بمكان للعمل مع بعضها، وبرؤية تمكنها من التغلب على العقبات التي تصادف تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأظهرت الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل أنه لا يوجد بلد له سجل لا يشوبه غبار في تعزيز حقوق الإنسان. وينبغي لجميع الدول أن تشارك بشكل بناء في الحوار وأن تتقبل النقد.

٧٨ - وأشار إلى أنه ينبغي عدم التذرع بخصوصيات بلد ما أو بالتحديات التي يصادفها، سواء كانت ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، للتغاضي عن حقوق الإنسان الأساسية. وعلاوة على ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يدين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أينما وقعت،

وذلك بطريقة تتسق مع مبادئ الشمولية والموضوعية وعدم الانتقائية. وحذر مع ذلك من وجود صلة تلقائية بين حماية حقوق الإنسان والتدابير القسرية. فحقوق الإنسان لا يمكن أن تستخدم كذريعة لاتخاذ إجراء منفرد يلتف على القانون الدولي. ويجب على القانون الدولي أن يكفل تفوق قوة القيم على قيمة القوة.

٧٩ - وذكر أن وفده يرى أنه ليس هناك علاقة تدرج هرمي بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية وبين الحقوق المدنية والسياسية من جانب آخر. ويؤكد من جديد الطابع الشمولي وغير القابل للتجزئة والمتداخل والمترابط والمعزز بشكل متبادل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٨٠ - **السيدة زولوتوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إنه رغم حدوث تقدم لا يتطرق إليه الشك منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن العالم المعولم الحديث يتسم بنمو مطرد في ظاهرة لها أثر سلبي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. فالأزمات المالية والاقتصادية والغذائية العالمية، والكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان، والاضطرابات الإقليمية، تفرض تهديدات متزايدة للقيم الأساسية، وتُستغل حقوق الإنسان ذاتها كأداة للضغط السياسي والتدخل في الشؤون السياسية بغرض تحقيق أهداف قصيرة الأجل. وتؤكد هذه التحديات والتهديدات وجود صلة لا تنفصم بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان، وتحتم إلقاء نظرة جديدة على حماية حقوق الإنسان وإيلاء الاهتمام الواجب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضا الإعمال الفعال للحق في التنمية، وخصوصا في ضوء الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الإعلان بشأن الحق في التنمية.

٨١ - وأشارت إلى أنه من المؤسف بقدر متزايد أن تشهد الذكرى الخامسة والستون لصدور أحكام نورمبرغ نشاطا متزايدا للجماعات العنصرية والمتطرفة في كثير من البلدان. فالتسامح مع تمجيد الضالعين في جرائم النازية، علاوة على عدم اكتراث وتراخي المجتمع الدولي يتسبب في تزايد محاولات تزييف التاريخ. وأعربت عن اعتقاد وفد بلدها بأن الاتجاه إلى تضمين التشريعات الوطنية في عدد من البلدان تفسيرا تعسفيا للأحداث التاريخية من أجل خدمة طموحات سياسية وأهداف قصيرة الأجل، من شأنه أن يؤدي إلى إغفال الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتهيئة أرض خصبة لتعميم نظريات التفوق العرقي.

٨٢ - وذكرت أنه يمكن الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الدول المتعددة الأعراق والمتعددة الديانات، ومن بينها الاتحاد الروسي، في إعادة النظر في النهج الحالية المتبعة إزاء القيم التي التزمت بها تقليديا مجتمعات متعددة وأسهمت في تنميتها. ويجب إيلاء عناية لتجنب التصدير القسري لمعايير تميز مجموعة واحدة من الدول وذلك تحت ستار المعايير العالمية. ومن غير المقبول تشجيع تناقضات مصطنعة ومصادمات بين قيم يمكن أن يعزز كل منها الآخر. ففي حين أنه لا يمكن الطعن في شمولية حقوق الإنسان ولا يمكن تجزئتها، فمن الضروري أيضا أن تؤخذ في الحسبان القيم التي تميز تقليديا حضارات ونظما قانونية متنوعة وتساعد في تعزيز حقوق الإنسان وكرامة البشر. ويجب ألا يجري تدمير الأسس العالمية التي بنيت على مدى قرون من الزمن تحت وطأة الديمقراطية الثورية.

٨٣ - وأضافت قائلة إن حقوق الإنسان تحمل في طياتها إمكانية قوية للتوحيد. و ينبغي لمفاهيم من قبيل الكرامة والحرية والمسؤولية الفردية والعدالة والمساواة في الحقوق أن تصبح وسائل فعالة لتجميع الدول والشعوب والحضارات وأن تيسر الحوار والتعاون.

٨٤ - **السيد الدباشي** (ليبيا): قال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة تتضمن مبادئ أخلاقية عامة سبق أن أكدت عليها الديانات السماوية

والمذاهب الفلسفية. ومن ثم فإنها تستحق التطبيق على نطاق عالمي.

٨٥ - وأشار إلى أن عدم احترام حقوق الإنسان قد يتسبب في ارتكاب جرائم مروعة، وفقا لما وضحته بجلاء التجربة القاسية التي مرت بها ليبيا خلال الشهور الأخيرة. وقد بقي الشعب الليبي خلال أربعة عقود تحت حكم طاغية مستبد. وعندما قرر الشعب القيام بمظاهرات سلمية للمطالبة بحقوقه، جرت مواجهته برصاص حي. وسقط ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ شهيد وأكثر من ٥٠ ٠٠٠ جريح؛ وذاع التعذيب والاعتقال والإعدام بدون محاكمة، ودمرت آلاف المنازل والمباني العامة.

٨٦ - وأضاف أن بعثة تقصي الحقائق التي أرسلها مجلس حقوق الإنسان أكدت قيام كتائب العقيد القذافي ومرتزقته بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ونسبت أجهزة النظام الإعلامية كذبا هذه الجرائم ذاتها إلى الثوار، وللأسف تمكنت من خداع البعض بهذه الدعاية. وعموما، ففي حالات نادرة جدا يبدو أن بعض التجاوزات قد ارتكبت. فالثوار الليبيون الذين حملوا السلاح مواطنون عاديون وجدوا أنفسهم مضطرين للدفاع عن أنفسهم وتصرفوا بانضباط في معظم الأحوال. ومع ذلك، فسيجري التحقيق في أي مزاعم بانتهاكات لحقوق الإنسان وسيحاكم ويعاقب كل من كان مسؤولا عنها.

٨٧ - وأعرب عن أسفه لقيام ممثل فنزويلا بوصف الشعب الليبي بأنه من المرتزقة. وقال إنه لا يجوز لأي دبلوماسي يحترم نفسه أن يدلي بتصريحات من هذا القبيل، ما لم يكن هو نفسه مرتزقا في خدمة ديكتاتور.

٨٨ - واختتم كلمته قائلا إن سقوط نظام القذافي هو علامة فارقة في تاريخ الشعب الليبي، ونقطة انطلاق لإقامة ليبيا الجديدة، ليبيا الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، والتي ستكون نصيرا لجميع أولئك الذين تنتهك حقوقهم أينما كانوا.

٨٩ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن بلده يشارك في حوار عن حقوق الإنسان مع عشرة بلدان. ويتبع في قيامه بذلك نهج إقامة علاقة إيجابية مبنية على احترام تاريخ وثقافة وتقاليد كل منها. ويرى أن التدابير التي أقرها مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل ييسرا إجراء حوار بين البلدان والمجتمع الدولي. وينبغي للمجلس وكذلك الجمعية العامة، بوصفها هيئة عالمية في نطاقها تضم عددا كبيرا من الأعضاء، التصدي للانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان.

٩٠ - وأشار إلى أن اعتماد مجلس حقوق الإنسان بالإجماع قرارا بشأن تقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى كمبوديا يعطي مثالا جيدا للحوار والتعاون. وأعرب عن تقدير وفد بلده لجهود الحكومة الكمبودية لوضع خطة عمل لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل، واتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين حالة حقوق الإنسان في كمبوديا بمساعدة من المجتمع الدولي.

٩١ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ويعرب عن أسفه لأن الحكومة لا تبدي أي نية للاستجابة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل وترفض التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لم تتخذ السلطات إجراءً ملموسا للتحقيق في حالات الاختطاف، ومنها اختطاف ١٢ مواطنا يابانيا. وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بدء تحقيق شامل في تلك الحالات، وفقا لاتفاق عام ٢٠٠٨، بدون مزيد من التأخير.

٩٢ - ورحب بالتطورات نحو إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية في ميانمار ودعا المجتمع الدولي إلى الاتصال بالحكومة ومساعدتها في تحسين حالة حقوق الإنسان. وستواصل الحكومات تشجيع ميانمار على اتخاذ مزيد من الخطوات الإيجابية في هذه العملية. وأعرب أيضا عن تقديره لمشاركة الحكومة الإيرانية في الحوار السابع عن حقوق الإنسان الذي أُجري مع اليابان في مطلع هذا العام. ومع ذلك فإنه يشعر بقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في إيران، وخاصة القيود المفروضة على حرية التعبير، والإعدام رجما، والإعدامات العلنية، وإعدام القصر. ودعا الحكومة الإيرانية إلى التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والسماح للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بزيارة البلد.

٩٣ - ومضى قائلا إن التطورات الأخيرة التي شهدها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تهيئ فرصة لتحسين حالة حقوق الإنسان في المنطقة. ورحب بالخطوة الهامة الرامية إلى إشراك المرأة في الحياة السياسية في المملكة العربية السعودية وهنأ السيدة توكل كرمان على فوزها بجائزة نوبل للسلام. وأعرب مع ذلك عن قلق وفد بلده إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في اليمن. وأعرب أيضا عن قلقه العميق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في سوريه. ودعا الحكومة السورية إلى التعاون مع لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وأعرب في النهاية عن خالص أمله في احترام قيمة إعمال حقوق الإنسان للجميع في عملية بناء الدولة الجديدة في ليبيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.